

بيان إدانة واستنكار لاستمرار الاختطاف القسري بحق الناشط الحقوقي والسياسي المعروف المحامي محمد جميل خليل

تلقت المفيدالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، ببالمغ المقلق والداستنكار، نبأ قيام عناصر مسلحة من المعارضة السورية المسلحة المتعاونة مع قوات الاحتلال التركية، وينتمون الى ما يسمى ب "مجموعة نور الدين الزنكي"، انهم وبتاريخ 253 2018، قاموا باختطاف قسري وتحت تهديد السلاح، بحق:

الناشط الحقوقي المعروف

المحامي محمد جميل خليل

رئيس منظمة حقوق الانسان في مدينة عفرين

وذلك اثناء فراره من مدينة عفرين الى مدينة نبل -ريف حلب، بعد دخول قوات الاحتلال التركية مع المجموعات المسلحة السورية المتعاونة معهم، ووفق مصادرنا الموثوقة، فان المحامي محمد جميل خليل محتجز قسريا في أحد مراكز الاختطاف التابعة لما يسمى ب "مجموعة نور الدين الزنكي" المتعاونة مع جيش الاحتلال التركي. في بلدة عين جارة التابعة لناحيه سمعان، الواقعة غرب مدينة حلب، وفي ما يسمى ب "سجن القاسمية" فرع 122 وفي الغرضه رقم 25، وحسب معلوماتنا المؤكدة فإن الأستاذ محمد جميل خليل، تعرض للإصابة بطلق ذاري في قدمه، اثناء محاولته الخروج من عفرين، وتعرض اثناء احتجازه للتعذيب الشديد ولمختلف ضروب المعاملة اللاانسانية، وحالته الصحية سيئة جدا.

يذكر ان المحامي محمد جميل خليل، والده محمد جميل خليل، ومن مواليد راجو 1974، ومتزوج ولديه ثلاثة أطفال، وهو

رئيس منظمة حقوق الانسان في مدينة عفرين.

إننا في المفيدالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، ندين ونستنكر بشدة الاختطاف القسري والاحتجاز التعسفي، بحق الزميل:

الناشط الحقوقي المعروف

المحامي محمد جميل خليل

رئيس منظمة حقوق الانسان في مدينة عفرين

وإن نبدى قلقنا البالغ وتخوفاتنا الشديدة على حياة الزميل محمد جميل خليل ، فإننا نرى في اختطافه تعسفا واستمرار احتجازه قسريا. يشكل تهديدا حقيقيا على سلامته وعلى حياته ، ونتوجه الى موظفي الحركة الدولية للصليب الأحمر على وجه الخصوص . من اجل الضغط على سلطات الاحتلال التركية ومجموعة ما يسمى ب"نور الدين الزنكي" المتعاونة مع قوات الاحتلال التركية ، والمتدخل لديهم للإفراج الفوري عن الزميل المحامي محمد جميل خليل. دون قيد او شرط

وإننا نرى في استمرار احتجازه . هو استمرار ل ممارسات قوى الاحتلال التركية والمعارضة السورية المتعاونة معهم، في مدينة عفرين وقرائها. والتي تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني والصكوك الدولية الهامة في ميدان حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاملة القاسية أو

الداإنسانية أو المهينة، وكذلك انتهاكا للتوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وانتهاكا لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 م، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 م، و القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد ارتكبت قوى الاحتلال التركي والمتعاونين معهم، منذ غزوهم واحتلالهم لمدينة عفرين وقراها، مختلف أنواع الجرائم التي تختص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر فيها، والتي تشكل خطورة على أمن وسلم المجتمع الدولي. وهذه الجرائم هي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان.

واننا نؤكد على ان الاختطاف القسري والاحتجاز التعسفي بحق الزميل محمد خليل جميل يصطدم بالتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005 وتحديدا الفقرة السادسة بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبكفالة هذه الحقوق ومن بينها المواد (9 و 14 و 19 و 22)، والفقرة الثانية عشر من هذه التوصيات والتي تطالب الدولة الطرف الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان و أن تضع حدا لجميع ممارسات المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان

دمشق 521 2018

الهيئة الإدارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان

www.fhrs.org

info@fhrs.org